اصدر مجلس الحكم القرار 137 الذي الغى بموجبه قانون الاحوال الشخصية الذي ينظم الحياة في المجتمع من زواج وطلاق ونفقة ووصية وجعله على وفق المذهبية الدينية وبذلك نظر اليه الكثيرون على انه نقلة الى الوراء واجحاف بحق المرأة العراقية علاوة على كون القرار يعد مخالفة للقانون المدني المعمول به حالياً واجراءاً متعجلاً يضر بالمساواة الاجتماعية واحترام خيارات المراة الانسانية.
وقد عبرت العديدات من الناشطات في مجال حقوق المرأة عن اعتراضهن وادانتهن لقرار مجلس الحكم، بتظاهرة جرت الاسبوع الماضي في بغداد كما اثار الكثير من ردود الافعال التي جرى التعبير عنها ببيانات او كتابات صحفية في هذه الصفحة تتقدم (المدى) اكثر من رأي اجمعت على الرفض لقرار مجلس الحكم المذكور.

القرار الجديد لمجلس الحكم يوقف العمل بقانون الأحوال الشخصية

مسؤولون وشخصيات عراقية يجمعون على كون قرار المجلس باطلاً وفاقداً الشرعية

بغداد الوكالات

أعرب عضو مجلس الحكم العراقي جلال طالباني عن معارضته لقرار المجلس (137) وقف العمل بقانون الأحوال الشخصية في البلاد وعده باطلاً وفاقداً الشرعية، موضحاً إنه لم يحظ بأغلبية الثلثين من أصوات أعضاء المجلس عند الاقتراع عليه بحسب ما تنص عليه لوائح مجلس الحكم، مضيفاً أن بعض أعضاء المجلس أصدروا اقرارهم دون لحصول على توافق آراء الأعضاء الآخرين.

يذكر أن قرار المجلس أثار استياء واسعاً من قبل العديد من القوى السياسية والاجتماعية العراقية ووجهت الفئات والأوساط النسوية انتقادات واسعة لمجلس الحكم وقراره الذي وصف بالرجعي كما اعتصمت في بغداد النات من النساء العراقيات تعبيراً عن شجبهن لموقف مجلس الحكم.

وقد اجتمع وفد من الناشطات العراقيات في مجال حقوق المرأة مع رئيس مجلس الحكم عدنان الباججي طالباً ضمان تعزيز دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية ولا سيما في المجلس التشريعي المقرر تشكيله خلال ستة أشهر والعمل على تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن (40%).

وقدم الوفد مذكرة رفض فيها القرار 137 الصادر من مجلس الحكم في التاسع والعشرين من الشهر الماضي والقاضي بإلغاء قانون الأحوال الشخصية المعمول به منذ أكثر من 40 عاماً وطالب برفض القرار "لما فيه من إجحاف بحقوق الإنسان والمرأة".

وضم الوفد نسرين بروواري وزيرة البلديات والأشغال، ود. آمال للعلمجي، وآلاء طالباني وباسكال اتشو، وهناء ادوارد، والقاضية زكية إسماعيل حقي، وآمنة محمود، وهند علوش العضوات والمستشارات في المجلس الأعلى لشؤون المرأة.

ووصفت الجمعية العراقية لحقوق الإنسان قرار الإلغاء بأنه تمييز واغتيال لحرية المرأة ويؤكد إدعاءات بعض القوى السياسية التي تتظاهر بالدعوة للإنتخابات والحريات واحترام حقوق الإنسان. وقال بيان للجمعية أنه كان يتعين على مجلس الحكم إصدار قرارات تكفل وتحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الانتماء السياسي.

وفي تصريح لـ"إيلاف" أكد رئيس جمعية الحقوقيين العراقيين الدكتور طارق علي صالح أن هذا الإلغاء سيعمق الطائفية في العراق ويرسخها داخل المجتمع الذي يعاني حالياً مشاكل عدة موضحاً أن القرار يعني تشكيل هيئات سنية وأخرى شيعية للنظر بالقضايا المرفوعة لها وهو ما يعني أن القرارات ستكون على أساس مذهبي طائفي بينما كان القانون الملغى قد أخذ أفضل ما في المذهبين بالنسبة لحقوق المرأة وشرعها قانوناً عبر محاكم موحدة لجميع العراقيين من دون تفرقة بين طوائفهم.

وقد نظم اعتصام نسوي في بغداد أمس الأول احتجاجاً على قرار مجلس الحكم وتجمعت ناشطات يمثلن قرابة 80 جمعية نسائية بينهن وزيرة الأشغال العامة نسرين البرواري في وسط العاصمة العراقية للتعبير عن رفض القرار القاضي بإلغاء القانون المدني الذي كان ينظم قضايا الأحوال الشخصية وإحالتها إلى المؤسسات الدينية.

وقالت برواري أن مجلس الحكم مرر عملية إلغاء قانون الأحوال الشخصية وتطبيق قانون الشريعة الإسلامية على كل أحكام الأحوال الشخصية مضيفة أن هذا القرار الذي لم يعلن عنه في حينه جوبه بصدمة من قبل النساء والرجال على حد سواء.

وانتقدت آلية صدوره "بشكل غير شفاف وغير ديمقراطي من دون طرحه للحوار والنقاشة على المجتمع وهذا ما لا نتمناه في عراقنا الجديد" مضيفة أن هذه الآلية كان يجب أن تكون "أكثر حساسية للطوائف التي تشكل المجتمع العراقي".

وبعد أن ألغى بعض أعضاء مجلس الحكم في اجتماع يوم 29 كانون الأول وبشكل مفاجئ قانون الأحوال الشخصية والحقوق المدنية للنساء، عبر مام جلال عضو الهيئة الرئاسية لمجلس الحكم عن احتجاجه وعدم تقبله لهذا القرار وقال: سأدعم جهود الحركة النسائية التي تطالب بحقوقها العادلة والمشروعة وأرفض القرار الصادر عن مجلس الحكم الذي لم يستند على صيغة التوافق والذي تعارض مع حقوق النساء، وجاء تصريح مام جلال تزامناً مع رفع للتظاهرات النسائية في كردستان مذكرة احتجاج إلى الدكتور عدنان الباججي الرئيس الحالي لمجلس الحكم العراقي والتي رفضن فيها وبشكل قاطع القرار الأخير الصادر عن مجلس الحكم والذي يقف ضد حقوق المرأة، وطالبوا بتطوير وانتعاش جميع المجالات النسوية في العراق وإشراك المرأة العراقية في المجلس المؤقت بنسبة (40%).

أول الظلم حجر ثم ينهمر الصخر على رؤوس النساء والمجتمع بأسره!

كاظم حبيب

كان الأمل يحدو الشعب العراقي في أن يتخذ مجلس لحكم الانتقالي قرارات ديمقراطية واعية لطبيعة المرحلة التي يمر بها العالم والمنطقة، ويمارس دوراً أكثر فاعلية في تحرير المجتمع من عواقب الدكتاتورية وقراراتها العادية للمجتمع، ومنها سياساته الفعلية وإجراءاته الاستبدادية ضد المرأة العراقية، ومنها قبوله بضرب المرأة أو السماح بأكثر من زوجة واحدة. ولكن هذا النظام الدموي لم يجرؤ على اتخاذ قرار مجحف كهذا يلغي بموجبه قانون الأحوال الشخصية الذي صدر في فترة ثورة تموز 1958، وهو أحد منجزات حكومة عبد الكريم قاسم الكبيرة، كما فعل مجلس الحكم الانتقالي.

بدأ الشعب العراقي منذ فترة يواجه يومياً بعض الإجراءات والتصريحات والقرارات الجديدة التي لا تنسجم مع حاجات وضرورات التطور الديمقراطي في العراق ولا مع تعطش الشعب للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقه وممارسة حقوق كاملة غير منقوصة. وبالتالي بدأ المجلس يخيب آمال الشعب ويضع نفسه بعيداً عن الواقع التي يفترض أن يقف فيها ويصر عليها. فلم تمض فترة طويلة حتى بدأ يتراجع عن الوعد الذي التزم به في لندن وصلاح الدين والناصرية حول الفيدرالية الكردستانية، ولولا وجود شعب كامل وقوى ديمقراطية تدافع عن هذا الحق المشروع للشعب الكردي لابتلعه المجلس أيضاً. وهم يسعون الآن إلى تقييد هذا الحق، برغم معرفتهم الكاملة بما مارسه النظام الدموي من محاولات عنصرية شرسة لتغيير الواقع السكاني لعدد من المدن العراقية ومحاولات تعريبها و"تطهيرها" من الأكراد والتركمان، وخاصة مدينة كركوك. وها نحن نقف أمام قرار رجعي جديد. فما أن احتل ممثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، السيد عبد العزيز الحكيم مكانه كرئيس دوري لمجلس الحكم الانتقالي لشهر كانون الأول/ 2003، حتى برز لنا "الوجه الثاني الكالح" لمجلس الحكم الانتقالي. إذ أصدر دون علم المجتمع ودون أخذ رأيه قرار أظلاماً وقاسياً ومرفوضاً يلغي بموجبه قانون الأحوال الشخصية ويفرض تطبيق الشريعة الإسلامية في العراق على المرأة العراقية. ويبدو أن السيد عبد العزيز الحكيم قد تنكر حتى لما نادى به السيد محمد باقر الحكيم قبل اغتياله لجبان من إقامة المجتمع المدني في العراق. ومن المؤسف أن نسجل هنا حقيقة مرة هي أن بعض القوى الإسلامية السياسية في المجلس بدأت في قتل وإبراز عضلاتها إزاء الجنس المضطهد والمكبوت والمستضعف طوال آلاف السنين أصلاً من المجتمع الذكوري في بلادنا أولاً، لتنتقل تدريجياً إلى بقية القضايا الأساسية لحياة المجتمع بهدف تحويل العراق إلى صورة مأساوية بائسة لا تختلف كثيراً عما يواجهه الشعب الإيراني من قواد الحافظة المتشددة منذ أكثر من عقدين. ويبدو أن المجلس بمختلف قواه قرر الصمت المطبق على هذا القانون طوال شهر كامل ليفاجئ المجتمع في أثناء رئاسة الدكتور عدنان الباججي، باعتباره ليبرالياً وعلمانياً، ليمرروا القرار بسهولة ودون أدنى ضجة. كما أن سكوت كل أعضاء المجلس، ابتداء أمن الشيوعيين ومروراً بالليبراليين والديمقراطيين المستقلين وكل العلمانيين، لا يعني سوى وجود مساومة غير معقولة وغير نظيفة ومرفوضة تمت بين كل القوى العاملة في المجلس بغض النظر عن موقفها في التصويت أو تغيبها عن حضور الاجتماع الخاص بهذا القرار لرفع العتب عن هذا العضو أو ذاك عند محاسبة الشعب له على ارتكاب المجلس لمثل هذه الخطيئة البشعة بحق الشعب العراقي. لا يمكن أن نقول بأن هذه الفترة القصيرة من العمل المشترك بين القوى الإسلامية التي نسميها معتدلة، (وإذا بها تماثل في تطرفها في الوقف من المجتمع ومصالحه الحيوية وحريته وكرامته، وخاصة من المرأة القوى المتطرفة المعروفة لنا جميعاً) استطاعت بما أن تغسل دماغ أعضاء المجلس جميعاً أو أن تسكتهم بهذه الطريقة السيئة، إذ لم يعلن أو يسرب كافة الأعضاء دون استثناء أي خبر عن مثل هذا القرار، بل تركوا صمت القبور يهيمن على الأمر حتى ينشر بالطريقة التي تمت. إن قوى الإسلام السياسي التي تسمى معتدلة لا يبدو أنها معتدلة حقاً، إذ أنها لم تنتظر حتى احتمال وصولها إلى السلطة لاتخاذ مثل هذا القرار بل كانت وما تزال متعجلة من أمرها وتحاول ترويض الشعب منذ الآن على مثل هذه القرارات الجحفة بحق المرأة والمجتمع كله. وهو ما ينبغي رفضه ومقاومته. وها هي تستعين بعالم دين محترم نأى بنفسه عن السياسة عقوداً طويلة من عمره لفرض رأيها على المجتمع ومجلس الحكم وسلطة الاحتلال من خلال فرض إجراء الانتخابات في وقت لا تتوفر فيه أدنى شروط وفرص إجراء انتخابات عادلة ونزيهة وسليمة. وبالتالي فهي تسعى إلى فرض مرجعية دينية على المجتمع العراقي الذي رفض باستمرار المرجعيات من هذا النوع. بالسيد آية الله العظمى السيستاني مرجعية دينية لأتباعه إيران مرشداً أعلى والحمد لله. إن محاولة فرض رأي شخص واحد مهما كانت كلمته محترمة، على المجتمع وبالطريقة التي لجأت إليها بعض القوى الإسلامية السياسية في المجلس وخارج المجلس، لن يساعد على وحدة الكلمة وصفاء النية والعمل المشترك، بل سيثير من الصراعات ما لا يريده الشعب العراقي في الوقت الحاضر، في وقت تواجهه مهمات كثيرة أخرى. إن استخدام السيد السيستاني بهذه الطريقة يمكن أن يسيء إلى السيد المحترم نفسه عندما تتعارض كلمته ورأيه مع الواقع العراقي القائم أصلاً. فهل هم يسعون إلى ذلك أم يريدون تسليط استبداد جديد من نوع آخر على شعبنا على طريقة "ولاية الفقيه" أو الرشد الأعلى باعتباره صاحب الكلمة الأخيرة والعصومة. وليس البرلمان ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية باعتبارهم منتخبين من المجتمع. الكثير منا يتذكر، عبر قراءاته، الصراع الذي خاضه المثقفون والمتفتحون والعلمانيون العراقيون في العشرينات من القرن الماضي حول المرأة والحجاب والسفور، وكلنا يتذكر عبر قراءاته المواقف التباينة في الساحة السياسية والاجتماعية العراقية، ولكن المرأة استطاعت رغم كل شيء أن تقطع شوطاً بعيداً على طريق التقدم والحرية حتى التخلص من الحجاب الذي سعى المحافظون المتزمتون والرجعيون فرضه على جميع نساء العراق. ولكن ما حققته المرأة لم يستطع سوى النظام الدكتاتوري الدموي انتزاعه نسبياً من المرأة، فهل نقبل أن تقوم الجماعات الدينية بطريقتها الخاصة بانتزاع ما عجز النظام الدموي عن انتزاعه وما تبقى للمرأة من حرية في المجتمع. فهل ستسكت المرأة عن هذا القرار الظالم الذي أصدره مجلس الحكم الانتقالي، الذي انتظرنا منه خيراً، وإذا به ينقلب على الجنس الأضعف والمظلوم والمكبوت في المجتمع، ضد الأم والأخت والبنت والزوجة. هل هذا ما كنا ننتظره من هذا المجلس الذي يأمل الإنسان أن يبقى موقراً وأن لا يفقد دوره ومكانته بهذه السرعة وبهذه الطريقة. ويفترض بهؤلاء أن يتذكروا الإهزوجة التي ردها المتظاهرون في أنحاء العراق كله حين كلف السيد محمد الصدر بتشكيل الحكومة العراقية في كانون الثاني/ يناير عام 1948، وشكلها فعلاً ولكن لم يتغير الوضع كثيراً، "رد ناك عون اطلعت فرعون ..."، ألا تنطبق هذه الأهزوجة على مجلس الحكم في قراره هذا، وفي موقفه من خصخصة الاقتصاد العراقي أو سكوته عن قرار السيد بريمر بهذا الصدد. وعندما سؤل أحد أعضاء المجلس بشكل غير رسمي عن رأيه بتجميد القرار قال بأن هذا يعني إلغاء القرار. هذا القول غير دقيق، إذ فيه الكثير من احتمال التخدير للنساء والمجتمع، أدرك القائل به أم لم يدرك. إذ أن التجميد غير الإلغاء، إذ سرعان ما يمكن العودة إليه في كل لحظة وتفعيله. وعلى المجتمع أن يحسم أمره ويقرر النضال العنيد والدؤوب ضد القوى التي ما تزال بعيدة عن السلطة الفعلية ولكنها تريد منذ الآن ترويض المجتمع وفرض رغباتها وعقدها المجتمعية على المجتمع كله.

من حق القوى الإسلامية المحافظة أن تعبر عن رأيها بالطريقة التي تريدها وأن تعمل من أجل ذلك، ولكن عليها أن لا تمرر قراراتها بهذه الطريقة الفجة دون علم ومعرفة المجتمع ودون أن يكون في العراق وضع ديمقراطي سليم، بل سيادة حرية الفوضى. وهذا القرار يعبر حقاً عن سيادة حرية الفوضى في المجتمع والإدارة في آن واحد.

إن الاجتماعات والتجمعات التي نظمت حتى الآن في العراق ضد هذا القرار طيبة جداً وكانت متوقعة طبعاً، ولكنها ما تزال غير كافية ونحن في أول الطريق. ويفترض أن نعمل دون هوادة وبإصرار الناضل لا لتجميد هذا القرار، بل من أجل الوقوف بوجه أي قرار من هذا النوع مستقبلاً. يفترض أن نصعد نضالنا وأن نحث النساء والرجال على المشاركة في الاجتماعات والاحتجاجات والتظاهرات الشعبية واللجوء إلى الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية للتعبير بطريقة سلمية وديمقراطية صارمة عن الرفض القاطع للحد من حقوق المرأة الواردة في لائحة حقوق الإنسان الدولية وفي اللائحة الخاصة بحقوق المرأة.

إن على منظمات حقوق الإنسان العراقية والمنظمات والتجمعات النسائية والجمعيات العراقية الأخرى في الخارج أن ترفع من همتها ودورها في النضال لوقف هذه الردة الجديدة التي يراد فرضها على المرأة في العراق، وأن تستعين في ذلك بكل منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية في هذا النضال الذي يراد فرضه على المجتمع. إن هذا الاختيار غير العقلاني الذي جربته القوى الرجعية في العراق والناهضة لحقوق المرأة ينبغي له أن لا يمر بأي حال من الأحوال، وعلينا جميعاً، رجالاً ونساء تقع مسؤولية إفشال مثل هذه القرارات والاتجاهات الظلامية.

واو.. بريمراه...

صائب خليل

قبل بضعة سنوات تندرنا، دون أن يخلو تندرنا من الألم كالعادة، من ظاهرة عجيبة، وان لم تكن الوحيدة بعجبها في وطننا العربي، وهي رفض مجلس الامة الكويتي لقرار الامير باعطاء المرأة الكويتية حق الانتخاب. كان ذلك اشبه ما يكون بمشهد من فلم كارتوني "ليس في بلاد العجائب" حيث يكون كل شئ مقلوباً. فيقف البرلمان - الجزء الديمقراطي المؤسس على اسس اكثر حداثة وتقدمية- بوجه قرار ديمقراطي حديث ويقف الامير - الجزء التسلطي المؤسس على نظام الملوكية الفردي القديم المتخلف- مع القرار!

واليوم فاجأنا العالم مرة اخرى نحن العرب وبالتحديد العراقيون هذه المرة، بمشهد فيه الكثير من الالم دون ان يخلو من بعض الفكاهة، كالعادة ايضا. فقد اصدر مجلس الحكم المؤقت قراره 137 بالغاء القانون المدني العراقي مقررا بذلك العودة بالبلاد 40 عاما الى الوراء. لم تكن تلك المفاجأة الاولى لمجلس الحكم المؤقت، والذي كثيرا ما ينسى انه "مؤقت"، لكنها كانت الاكثر ايلاما! خلسة اصدر المجلس قراره مستغلا غياب بعض اعضائه ووقعه رئيس المجلس السيد عبد العزيز الحكيم في نهاية العام الماضي دون اعلانه.

ليست المصيبة في العودة الى الوراء. فمسيرتنا القرقوشية جعلتنا اليوم اكثر تخلفا في معظم امورنا الاساسية مما كنا عليها في زمن ابائنا. ولو ان حاكما جرب على سبيل التغيير مثلا ان يعيد العراق الى الوراء في عشرين قرار يختارها عشوائيا، فلربما وجدنا انفسنا في وضع اكثر "تقدما" مما نحن عليه الان. فعندما تكون السيرة متجهة الى الخلف، من الطبيعي ان تكون "العودة" اقدما الى الامام.

فمثلا ..عندما كنت اجمع صورا عراقية لاعداد قرص مضغوط مخصص للعراق، وجدت صورة قديمة تعود الى عام 1929 لاول جمعية لحماية الطفولة في العراق!

وفي نفس الكتاب وجدت صورة تعود الى عام 1944 لسفينة كانت عبارة عن سينما جوالة في الفرات وصورة اخرى لفلاحي الجبايش يتفرجون على السينما لاول مرة في نفس العام. ماذا ارسلنا لساكني الاهوار في نهاية القرن العشرين غير الموت والسموم والحرائق؟

وعلى ذكر السينما، فمن زارها منكم في العراق في السبعينات، ربما يتذكر سلسلة الافلام الوثائقية القصيرة "العراق الحديث" التي كانت تعرض قبل الفلم الاسلسي. اذكر ان احد هذه الافلام كان يحتوي لقطات من سباق دراجات في شارع الرشيد في عراق "قبيل الثورة". كانت هناك جموع من الناس وبينهم الكثير من الفتيات جئن يهتفن ويشجعن المتسابقين. انا لم اسمع بسباق دراجات في حياتي في العراق. اما ان تتخيل فتيات يهتفن في الشارع للمتسابقين فهو ضرب من الخيال.

وفي اول سفرة لي في الجامعة في بداية السبعينات، رفضت الطالبات التقاط صورة جماعية مع الطلاب، بينما يحتفظ ابي بصورة له في وطالبات دار العلمين العالية في الاربعينات، ويبدو فيها جو من الالفة والمرح والثقة بالنفس وبالاخر.

لقد افرزت تلك الاجواء العراقية قانون الاحوال الشخصية، فما هو هذا القانون الذي اختار المجلس الغاءه؟ يعتبر قانون الأحوال الشخصية الرقم 188 لسنة 1959 احد اهم المنجزات القانونية في تاريخ العراق. فقد كان ارضية قانونية مشتركة يعمل بها دون النظر الى مذهب العراقي السلم. اما القضاء للمسيحيين واليهود فكان يتم بموجب لوائحهم الخاصة. لقد خدم هذا القانون دون اشكالات تقريبا العراقيين من مختلف الطوائف في اطار قانوني واحد. وصمد بوجه ظروف العراق السياسية العنيفة والرجعية لحوالي نصف قرن. وجاء الالغاء ليقول "كل طائفة وما تشتهي، ولكل فئة قانونها. انكم يا عراقيون -حتى المسلمون المنتمون لطوائف مختلفة منكم- مواطني بلد واحد. ولكن لكي تتجنبوا الشاكل، نرجوكم ان تتجنبوا الزواج من بعضكم والتعامل مع بعضكم، وان فعلتم فعلى مسؤوليتكم. فليس في بلدكم قانون لحل خلافاتكم".

لم اختار المجلس من بين كل سلبيات الحاضر ونقاطه السوداء، تلك النقطة الضيئة ليتقض عليها، وهل هذه هي مساهمة مجلس الحكم في تعزيز وحدة العراقيين ومحاربة الذهبية والطائفية؟

ان كانت هذه نماذج الديمقراطية التي يعد قادة العرب شعوبهم بها فلن الوم نساء الكويت ابدا ان صوتن غدا ضد الديمقراطية لصالح السلطة الامريكية. ولن الوم نساء العراق ان صوتن لبقاء سلطة الاستعمار الامريكي في العراق بدلا من تسليمها الى العراقيين. لقد قدمت مبادرة المجلس بريمر باعتباره النقد الوحيد للقانون المدني في العراق وحامي المرأة العراقية، وبدلا من "واعتصماه" ستصرخ العراقية غدا "واو بريمراه".

خذلتنا يا مجلس الحكم الانتقالي !!

يوسف أبو الفوز

منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، واضطلاع واسع من أبناء الشعب العراقي، يقفون بين عدة نيران. فأبناء الشعب العراقي، والمخلصون لمستقبل العراق، وإذ يفهمون تماما، ان مجلس الحكم، ما هو الا ساحة للصراع بين مختلف الأفكار والمصالح، يحاولون، ومن اجل أفق العراق الديمقراطي الفيدرالي، الدفاع عن مجلس الحكم الانتقالي، كمؤسسة تضم نخبة من الأحزاب السياسية العراقية، العروفة بتاريخها النضالي، ويقفون بشدة أمام من يحاول الانتقاص من منجزات مجلس الحكم الانتقالي وأسلوب عمله، ويصدون عنه النيران التي توجه له بروحية "مقدمات حق يراد بها باطل". فمعروف تماما ان أي واجهة السلطة، ما بين مجلس الحكم الانتقالي، وسلطة قوات الاحتلال كثيرا ما أفرغت قرارات صائبة لمجلس الحكم الانتقالي من محتواها، وهذا ما يقوله العديد من أعضاء من مجلس الحكم الانتقالي في أكثر من مناسبة. وهكذا، ظل المخلصون من أبناء الشعب العراقي، يتابعون ويقلق سعي القوى الوطنية العراقية، ونضالها لانتزاع وتحقيق المزيد من المكاسب لصالح أبناء شعبنا، الذي لاقوى طويلا بسبب ان سياسات النظام الديكتاتوري الظالمة. وفجأة تنقل لنا التقارير قرار مجلس الحكم الانتقالي إلغاء قانون الأحوال الشخصية الرقم 188 لسنة 1959، ويستبدل ذلك بقانون ظلامي طائفي يشكل إهانة صارخة للمرأة العراقية الناضلة من أجل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ولكل ما حققته من مكاسب بنضالها وتضحياتها خلال عقود من الزمان. وهكذا، وبسهولة يخذل مجلس الحكم الانتقالي، مناصريه والدافعين عنه، فبدلا من ان يلتفت الى معالجة المصاعب اليومية التي يواجهها المواطن العراقي، الناجمة عن مخلفات النظام الديكتاتوري القبور، والسعي لتحسين أوضاع الشعب المعاشية، والبحث عن حلول لظاهرة الفساد المنتشر في مؤسسات الدولة القديمة في مختلف الوزارات والمؤسسات، ومعالجة ظاهرة المحاصصة السياسية وتوزيع المواقع والمناصب، نرى مجلس الحكم الانتقالي، وكما نقلت الوكالات، يصدر وبعملية ملتبسة قرار دبالغاء القانون المدني الذي ينظم قضايا الأحوال الشخصية واحالتها بدلا من ذلك الى المؤسسات الدينية. لقد عبرت المرأة العراقية بسرعة عن موقفها برفض القرار، وتنادى الكثيرون من المخلصين من أبناء شعبنا العراقي، الى الوقوف بوجه القوى التي تحاول النكوص بمسيرة العراق الجديد الى عصور الظلام. ان صدور قرار مجلس الحكم الانتقالي المرفوض من قبل أبناء شعبنا، جعل الكثير من الاسئلة تتزاحم في بال المواطن العراقي: كيف تسمح القوى الوطنية الديمقراطية لفئة معينة بالانقضاض على مكتسبات الشعب التي نالها بعد تضحيات جسام؟ وأية صفقة حدثت بين بعض الأطراف السياسية من اجل تمرير مثل هذا القرار الظلامي؟ ويا ترى ما هو دور سلطة الاحتلال الذين يسوقون انفسهم كقوة محررة وهم يرون انتهاكا صارخا وفاضحا لابسط مقومات الحرية والديمقراطية؟ وغير ذلك العديد من الاسئلة. ان قرار مجلس الحكم الانتقالي يجعلنا نتساءل ايضا، اذا كان عفالقة البعث جاؤوا في عام 1963 على ظهر دبابة أمريكية، وأجهضوا ثورة تموز 1958، وانقضوا على منجزات الشعب، ومنها قانون الأحوال الشخصية لسنة 1959، الذي كان من منجزات حكومة الزعيم الشهيد عبد الكريم قاسم، فهل ان من يقف خلف اصدار قرار إلغاء قانون الأحوال الشخصية، يحاول ان يستبدل سرفات الدبابة الامريكية بقرار يعود بالعراق إلى القرون الوسطى؟

لنقف يا أبناء شعبنا صفا واحدا ضد محاولة النكوص بعراقنا الى عصور الجهل والظلام. لنحي نضالات ومنجزات المرأة العراقية الباسلة، ودماء كل شهيدة قضت نحبها من اجل عصر النور والمساواة والعدالة الاجتماعية. لنعمل ونصرخ معا: لن يمروا!